

بمصدق الاحتياج اليها شتاء وذكرا للمراد بقولهم ويزان في الشتاء جبهه اي الاجل الشتاء وقال وقصر ح
 الخاية بان قد تكون تعليلية قال ويدل لما ذكرته قوله من ان الطيلسان الشامل لكونه الاحتياج الاكبر
 التي تليق به وان تاحض من غيرها واذا راعى في الجمل الزمان المترق فالاولان براعه في غير النجاسات الامر للعرض والى
 الجاهل انتهى كلامه شرح العباب وذكر في قنن العباب من شرح العباب وعن دست قنن له ولم يرد لا يبق الماي
 به وهو من منسبا وهو قوة قدرها ونوع زمانا ومكانا كما قالوا واخيرا انتهى وقد ظهر ما نقلت انه لا بد ان يكون
 من ايد اعاجرت به عادة امتا له من الجاهل به يوم العيد وهو ظاهر **قوله** وعن مسكن بفتح الكاف قال
 في النخعة كما في الكثرة بجمع ان كلامها مطلق انتهى وقوله كما كفارة من كوس في الامداد وفتح الجواد ونهايته
 هو وعن ذلك قال في النهاية وفقا للاصح لان الكفار لها بدل بخلاف الفطر انتهى وفي كفاية الظاهر
 من النخعة يشترط فضل ذلك عن كفاية ما ذكره العرف الغالب على المنقول المعتمد قال وما وقع في الرهنة هنا
 من اعتبار سنة مبيع على الضيق السابق في قسم الصدقات فقد مر فيها بان جعل احد الزكاة والكفاية
 فقير كغيره بالصدوم انتهى وفي قسم الصدقات من النخعة لانها لا يمنع الفقر والمسكنة مسكنة الذي يحتاجه والى
 به وان اعتاد السكنى بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقوف يستحق على الواجب فيها لان هذا كالمالك بخلاف
 ذلك انتهى وقد ظهر ما ذكرته امران احدهما انه يعين في المسكن العرف الغالب والثاني انه لا بد ان يكون ملكه
 او موقوفا عليه ويؤيد ذلك ويعينه قوله الذي يبيع فيها نحو المسكن والحاد اذ من المعلوم ان اذا يكن
 ملكا فالذي يبيع ويؤيد شرح العباب والشارح ولو كان معه مال يحتاج له من اهل الخادم او المسكن
 فكالعدم وانما يمكن الاستغناء عن المسكن لا اعتداده السكنى بالاجرة اذ ليس مسكن مباح نحو رسته فالبيع
 ان باقية نظير ما ياتي بسببه في الجاهل والذوق في الحج انه يلزم من هذا التقدير مع الحاج لان غير محتاج
 حينئذ للمعجر هل هذا بخلاف ما سبق عن النخعة او ان ما فيها فيها اذا كان له مسكن فلا يملك حينئذ بيعه وماها
 فيها المالك له مسكن وافاعنه قيمته في قسم الصدقات من النخعة والنهاية بعد ان ذكر قول المصنف ولا يمنع الفقر
 مسكنه وثبها قال وعن ما ذكره مادام مع مبيع اعطاهه بالفقر حتى يرضيه فيه انتهى **قوله** سلمتها اي من نفسه
 وهو **قوله** وان كان مالها في الايراد بخلاف الكفاية لان لها بدلا في الجمل فلا ينتقص اتمية الاخرة
 منها وشملها في الايراد والتوب كاعتقاده فقيد لهم بالايام كما مر انتهى وفي شرح العباب للشارح وقياس ما ياتي في
 القليل وقسم الصدقات انه يترك له هنا ايضا نحو كتبا لعق بقبضها الا في ثمة وهو غير بعيد وان قيل فلما
 كلامهم هنا الجمل بخلاف ذلك انتهى **قوله** فيها اي في ما شتمت وارضا **قوله** اما اذا وجد اي الوجوب بان غير يتا
 الشراخر رمضان وهو واحد للفطرة فاضلها يعتبر وتمكن من اخراجها فلم يخرجها لان تلف ذلك الفاضل
 فلا ترفع اي لا ترفع الحاجة الى المسكن والحادم الوجوب بل يبقى على حاله وبياعه في ذلك **قوله** والمعتمد
 ان الذي يمكن اعتدال الشراخ تعال الشراخ في الاسلام وجري الخطيب الشراخيني والجمال الرمي على ان ذلك
 لا يمنع وجوب الفطر **قوله** واذا لم يكن المخرج فاضلا عنه اي عن الدين **قوله** كما ورد اي عن عباس رضي الله
 عنها قال فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للساكن من الغنم والارث وطهرت
 المساكين ونحو ذلك اذ اقبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بوجوه الصلاة ففدية من الصدقات واهلها
 داره وانما يشرح العباب **قوله** ولو لم يرد اخذ من رخصته اي بان كانت من رخصة قال في شرح العباب
 اما من لم يتقدم عادة فان اخذها ملكا اخذها عنه بجهة الملك او ملكها لم تملك فطرته كمنفقت انتهى **قوله**
 ايضا اي كما تكرر فقته قال في شرح العباب بخلاف الاجنبية للحر والامة الموجهة لخدمتها كما لا يلزمه فقهنا
 وذكر المرحوم التي صحبتها لخدمتها بنقلها باذنه كما جزم به في الحج وتبعه والمقبول وغيره لانهما في معنى

وان سلمنا الاجماع نقول هي غير معلومة من الدين بالصحة **قوله** عند عز وبشمس ليلة العداي ما بالندية
 للمعجز والمعجز عنه فلو ادعى فطره عليه قبل الزوم ثم مات المعجز او باءه قبله وجب الاجرا على الورث
 او المستحق قال في النهاية والواضح ان الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على
 الدين والميراث والوصايا **قوله** اي في الدين اي لا تجب زكاة الفطر على كافر اصلي وجوب مطلقا في الزوم
 واما وجوب عقاب في الاخرة على تركها فالكا في غيره في الزوم **قوله** عليه مونتر اي على الكافر مؤتمنه
 المسلم فلزمه الكافر اجرا فطره المسلم الذي عليه مؤتمنه تركه فوجبه فاذا اسلمت وتخلت الزوم عن الاسلام لم يلزمه
 الشمس آخر يوم من رمضان لانه لم يظن بها وهكذا اقر به من اصرو فزرع ومملوك **قوله** ملائمة جزم بين ذلك
 في السبب ونقلها في الروضة واصلا عن الامام لعدم صحة نيته وعدم صحتها لان المتصل عنه ينوي قال
 في النخعة لكن في الحجوع عنه يكفي اخراج نيته لانها المالك بالاجرا انتهى وظاهره وجوبها ويعلم بانها غلب
 فيها المالية والمساواة فكانت كالكفاية انتهى وفي كفاية من المني عن نيته العبادا بعد ليل قول
 الجوع انه يكفي اخراجه نيته لانه المالك بالاجرا انتهى وظاهره وجوبها انتهى كلامها **قوله** ايضا اي كما
 تلزمه فطره مؤتمنه المسلمين والا فلا اي فان لم يزل في الاسلام فلا تلزمه فطرته ولا فطره مؤتمنه لانه مؤتمنه على الردة
 تبينا ارتفاع ملكه عما يملكه اذ هو موقوف وهو كافر والزكاة طهرة وليس هو من اهلها **قوله** او بعضنا فيه تفصيل
 وعلان كانت ثمة ما يراه فشركا على ذي النية وقت وجوبها وان لم يكن **قوله** اي ان زكاة الفطر عن نفسه فسطم
 مقدر ما فيه من الحرية وما فيها عنه على ما لا ياتي في كفاية وكذا استر كان في وقت ولدان في اب تها يا فيه
 والكلام في نفس المعجز كما قرأ ما مملوك وقت يرفق من كل زكاة مطلقا **قوله** في الكتاب الصحيحة اما المكتسبة
 ستمائة فاسد فقلتم بسببه فطرته من مالها فليس ياتي من ان لا فطره عليها ولا على وجهها لكن ان كانت
 سن له الاخر اج عن نفسه **قوله** ليلة العيد وهو موقوف في العباب بقدر القوت بيوم العيد وليته دون نحو
 الكسوة وقد هما معا وقت الوجوب دون الحادم والمسكن وهو من تصرفه وذكر غيره ان اليوم والليله يعتبر
 في الجوع فقال يشترط المعجز عن كل ما يحتاج اليه يوم العيد وليته من ملبس ومضيق وحادم وقوت انتهى
 وقد مر اجاز الكلام الاصح ان التمسك الذي يقدره لا بعد وقت الوجوب من ان يملك ما يفضل عن
 جميع ما ذكره خلافا لما يوجبهم كلام المصنف واما اليوم والليله فالوجه اعتبارهما في القوت لتجدد الاحتياج
 اليه بتجدد ما يحتاج ما بعد فانه يتجدد للروام واللمدة الطولية فلم يحسن اعتبارهما في فصدح
 حسن بالنسبة لهن انتهى كلام العباب وسما في ما يفهم انه يعتبر في المسكن العرف الغالب **قوله**
 وعن دست ثوب قال الشراخ في الامداد ومنه فقص وسر او يلع وعامة ومكعب وما يحتاج اليه من زيادة
 للبرد والتجمل وغير ذلك مما يترك للفلس خفا من تعاليمهم **قوله** اي ان يبقى المدين والفطرة ليست با شراخ
 الدين التمسك وهو في فتح الجواد وهو دست ثوب وما يحتاج من زيادة عليه للبرد والتجمل وغير ذلك مما
 يترا للفلس الزوم وانما ترفع مصرح بان ما يحتاج اليه للبرد والتجمل وعرض ذلك يزيد على دست العباب
 وفي القليل من شرح العباب للشارح المست بالماهات اسم الماشي والمجموع قال الاحصاء والاراد به
 هنا كسوة فصل وهو سنة اشهر كما يعلى باقى في النفقات انتهى ورا في القليل من العباب على ما سبق عن
 الامداد ورا على يلبس ما فوقه اي القميص ونكته وضد يرد وتلنسه تحتها اي العمامة وطيلسان وضد ذلك
 الشراخ في شرحه ان كل ما اعتاده وانزوى به ففقره يترك او يشترى له وذكر في شرح قول العباب ان
 جبهه او فرة للبرد ما نصح ظاهرا انه يترك له ذلك وان كان من الترك من منصف للاحتياج فيه اليها